التوزيع الجغرافي للفقهاء المسلمين إلى نهاية القرن الرابع الهجري(١)

تأليف: مونيكا برناردز / جون نواس (*)
ترجمة: أحمد محمود إبراهيم (**)

[١٦٨] خلاصة البحث

نقدّم في هذا المقال ـ مستعينين بالمادة المستقاة من آلاف التراجم ـ لمحةً عامةً عن التوزيع الجغرافي للفقهاء المسلمين إبان القرون الهجرية الأربعة الأولى، أي: منذ فجر الإسلام إلى العصر الذي ظهرت فيه المدرسةُ الإسلاميةُ أواخر القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) تقريبًا. وسوف نتوفَّر أيضًا على دراسة النصيب الإجمالي الذي شارك به كلُّ مذهب من مذاهب الفقه السُّنية الأربعة خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى الإلمام بالفقهاء الذين تحوَّلوا من مذهب إلى آخر، وأولئك الذين لم ينتسبوا إلى مذهب بعينه. على أن تركيزنا الأساسي سوف ينصبُّ على التوزيع الجغرافي لهؤلاء الفقهاء في أنحاء العالم الإسلامي. وفي الحق أنَّ بعض ما انتهينا إليه من نتائج يعزِّز ما قررته دراساتٌ سابقة، في حين تنطوي نتائجُ أخرى على رؤى جديدة.

---

(١) هذا المقالُ نسخةٌ منقحةٌ لبحث قُدِّم إلى المؤتمر الدولي الثالث عن «**دراسات التشريع الإسلامي**»، بجامعة هارفارد، في شهر مايو٢٠٠٠م. ونود أن نتوجه بالشكر إلى بعض الحضور؛ لملاحظاتهم القيِّمة. كما نود الإعراب عن شكرنا لمن قرأ هذا المقال في ILS (Islamic Law and Society)، كريستوفر ميلشيرت (Christopher Melchert)، ونوريت تسفرير (Nurit Tsafrir) خاصة.

(*) مونيكا برناردز (Monique Bernards) أستاذة بجامعة جرونينجن الهولندية، (University of Groningen)، وجون نواس (John Nawas) أستاذ بالجامعة الكاثوليكية في لوفان (Catholic University Leuven).

(**) أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر. البريد الإلكتروني:
ahmed77_historian@yahoo.com

وقد استقينا المعلومات الواردة فيما يلي من قاعدتي بيانات أكبر أنشأهما **«مشروع العلماء»**، الذي أنفقت عليه الحكومةُ الهولندية منذ انطلاقه سنة ١٩٩٤ إلى إتمامه سنة ٢٠٠٠م. وقد تغيَّا هذا المشروعُ البحثي دراسة نشأة العلوم الدينية الإسلامية وبيان تطورها من خلال جمع البيانات المستمدة من نحو ٧٠٠٠ ترجمة وتخزينها رقميًّا. ولقد جمعنا ـــ لبلوغ هذه الغاية ـــ معلومات مِنْ نحو ثمانين كتابًا من كتب التراجم الكلاسيكية الرئيسة التي صُنّفت في أحقاب زمنية مختلفة، من أقدم كتاب وهو **«الطبقات الكبرى»** لابن سعد (ت ٢٣٠هـ/٨٤٥م)، إلى **«شذرات الذهب في أخبار من ذهب»** لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ/١٦٧٩م). [١٦٩] ويمكن إدخال قرابة مائة متغيِّر لكل فرد على برنامج الحاسوب الذي قمنا بصياغته لمعالجة كتب التراجم العربية.

وتشمل هذه المتغيِّرات المعلومات الأساسية للشخص المترجَم له؛ كسنة ميلاده، وسنة وفاته، والمكان الذي تلقى فيه العلم وذاك الذي زاول فيه التدريس، فضلاً عن بعض المعلومات الطريفة المثيرة للاهتمام؛ كنوع الملابس التي اختص بارتدائها، أو لون الصبغة التي استخدمها في صبغ لحيته.

وقد أنشأنا قاعدتي بيانات تحليليتين رئيستين؛ **إحداهما:** عامة متسعة، **والأخرى:** مقصورة على النُّحاة (grammarians)[(١)]. وتضم القاعدة الأولى عيِّنةً ممثِّلة تتكون من ١,٠٤٩ عالمًا ينتمون إلى العلوم الإسلامية الخمسة الرئيسة؛ وهي: الحديث، والتفسير، والقراءات، والنحو/اللغة، والفقه. وقد انتقينا من هذه العينة ٤٠٦ عالم نصَّ كُتَّابُ التراجم صراحةً على أنهم متخصِّصون في الفقه الإسلامي [فقهاء]، وهو الأمر الذي هيَّأ لنا دراسة الفقهاء بوصفهم شريحة اجتماعية مكتملة، عوضًا عن التركيز على مذهبٍ فقهي بعينه أو إقليم دون سواه، على نحو ما جرت عليه جلُّ الدراسات السابقة[(٢)]. وثمة فائدة أخرى لهذا النهج، وهي أنه

(١) تشتمل قاعدة البيانات الثانية على ٧٠٤ نحوي عاشوا قبل سنة ٤٠٠هـ/١٠١٠م.

(٢) على سبيل المثال:

Henri Laoust, «Le Hanbalisme sous le califat de Baghdad (241/855-656/1258)» Revue des études islamiques, xxvii (1959), 67-128; Heinz Halm, Die Ausbreitung der šafiitischen Rechtsschule von den Anfangen bis zum 8./14. Jahrhundert (Wiesbaden: dr. Ludwig Reichert Verlag, 1974); Nurit Tsafrir, «The Beginnings of the Hanafi School in Isfahan», Islamic Law and Society, v (1998), 1-21; Nicole Cottart, «Malikiyya», in EI2 vi, 278-83; Muhammad Nabil Ghanayam, Madaris Misr al-Fiqhiyya fi al-Qarn al-Thalith al-Hijri (n.p.: Dar al-Hidaya, 1998).

أضحى في مستطاعنا ـــ لأول مرة ـــ أن نقدِّم صورةً كليةً لتوزيع الفقهاء. وكذلك فإن الصورة الناتجة ـــ على نحو ما سيتضح فيما يلي ـــ تَهَبُنا رؤى جديدةً تمامًا؛ كبيان نسبة كلٍّ من «**المتحوِّلين**» (ومقصودُنا بهم: أولئك الفقهاء الذين استبدلوا بمذهبهم مذهبًا آخر)، و«**المستقلِّين**»، وهم الفقهاء الذين لم يكن لهم انتماء مذهبي واضح.

وتؤيِّد بعضُ النتائج التي انتهينا إليها ما أقرته الدراساتُ السابقة من استنتاجات، في حين تتعارض نتائجُ أخرى مع جملة من الآراء كانت تحظى بالقبول. ولما كانت هذه المقاربةُ هي أولَ وصف شامل للانتماء المذهبي لكافة الفقهاء السُّنة في إبان القرون الهجرية الأربعة الأولى[1]، فإن النتائج التي توصَّلنا إليها ينبغي [١٧٠] أن يُنظر إليها بوصفها نتائج أولية ومؤقتة؛ ومن هنا فإن مواصلة البحث في هذه السبيل أمرٌ لازمٌ لاستكمال الصورة العامة.

(١) كانت الوظيفة الرئيسة للمدرسة في الإسلام هي تدريس الفقه. ويرى مقدسي أن نشأة المدرسة وانتشارها مظهرٌ دالٌّ على مركزية الدراسات التشريعية في المجتمع الإسلامي.
(George Makdisi, The Rise of Colleges. Institutions of Learning in Islam and the West [Edinburgh: Edinburgh University Press, 1981]).
ولهذا السبب، فإن تاريخ تأسيس المدرسة الأولى حدّ زمني معقول تنتهي إليه هذه الدراسة.

وسوف نبدأ بمناقشة تصنيف الفقهاء (الست وأربعمائة) من حيث انتماؤهم المذهبي خلال فترة القرون الأربعة كلِّها، ثم خلال الحقبتين الفرعيتين داخل الفترة المذكورة. وسنقدِّم بعد ذلك الخرائطَ البيانية التي توضِّح التوزيع الجغرافي للفقهاء على مدار الفترة المذكورة وحقبتيها الفرعيتين، مشفوعة بالمناقشة.

على أننا سنعرض ـــ ابتغاء الإيضاح ـــ ما انتهينا إليه من نتائج في متن النص، مع الإشارة في الحواشي إلى المراجع الثانوية. ويُظْهِر **الشكل (رقم ١)** التصنيف المذهبي للفقهاء (الست وأربعمائة) في القرون الأربعة الأولى؛ حيث تمثِّل أربعةٌ من الفئات الفرعية الستّ المذاهبَ الأربعة الرئيسة في الفقه السُّني، في حين تتألَّف الفئة الخامسة من الفقهاء الذين تحوَّلوا من مذهب سُني إلى آخر في مرحلة ما من حياتهم: وقد اصطلحنا على تسمية هذه الفئة بـ «**المتحوِّلين**». وأما الفئة السادسة، التي تسمى «**المستقلِّين**»، فتضم الفقهاء الذين لم ينتسبوا ـــ ولا قيل بانتسابهم ـــ إلى أيٍّ من المذاهب السُّنية الأربعة[2].

(٢) أُدرج بين فئة «المستقلين» فقيهان ينتميان إلى المذهب الجريري (الذي أسسه المؤرخ الشهير الطبري ت ٣١٠هـ/٩٢٣م)، وفقيه آخر ينتسب إلى مذهب الظاهرية.

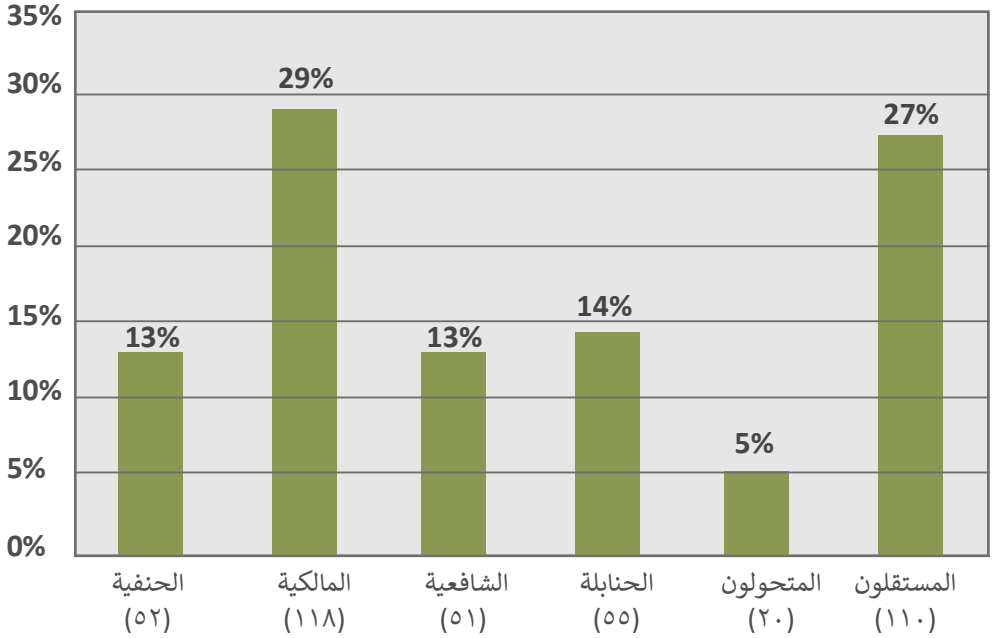

الشكل رقم (١) تصنيف الفقهاء إلى سنة ٤٠٠هـ (العدد = ٤٠٦ فقيه)

إن النِّسَب العامة للمذاهب الثلاثة الحنفي والشافعي والحنبلي ـــ على نحو ما يبيِّن الشكلُ رقم ١ ـــ واحدةٌ تقريبًا خلال فترة القرون الأربعة في مجموعها (١٣٪، ١٣٪، ١٤٪، على التوالي). وأما المذهب المالكي في إبان الفترة المذكورة فكان أكبر المذاهب، يليه مباشرة فئة «**المستقلِّين**»، حيث تمثِّل كلُّ فئة من هاتين الفئتين الأخيرتين ـــ أي: المالكية والمستقلين ـــ نحو رُبْع مجموع الفقهاء. [١٧١] في حين كان «**المتحوِّلون**» أدنى الفئات نصيبًا؛ إذ لم يشكِّلوا سوى ٥٪ من مجموع الفقهاء، فكانوا فئة هامشية بحقّ[١]. وقد طرأ التغيرُ على هذه التوزيعات بمرور الوقت. ومن أجل دراسة هذه التحولات، قسَّمنا السنوات الأربعمائة إلى حقبتين فرعيتين؛ بحيث تغطي

(١) مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد يعتري اختيار العينة من خطأ، وتعويلاً على مجال الثقة المعتاد وهو ٩٥٪، يمكن القول ـــ بناءً على تقدير نسبة «**المتحوِّلين**» بـ ٥٪ ـــ: إن ٣٪ من الفقهاء على الأقل، و٧٪ على الأكثر انتقلوا من مذهب سُني إلى آخر في صدر الإسلام وخلال العصر الكلاسيكي، وهو ما يُبرز إلى أي مدى كان هذا الصنيعُ (تغيير المذهب) أمرًا هامشيًا نادر الحدوث. وفي النية تعقُّب هذه الفئة في مقال آخر بالتعمق في سيرهم الشخصية؛ بحثًا عن أسباب تفسِّر هذا التحول.

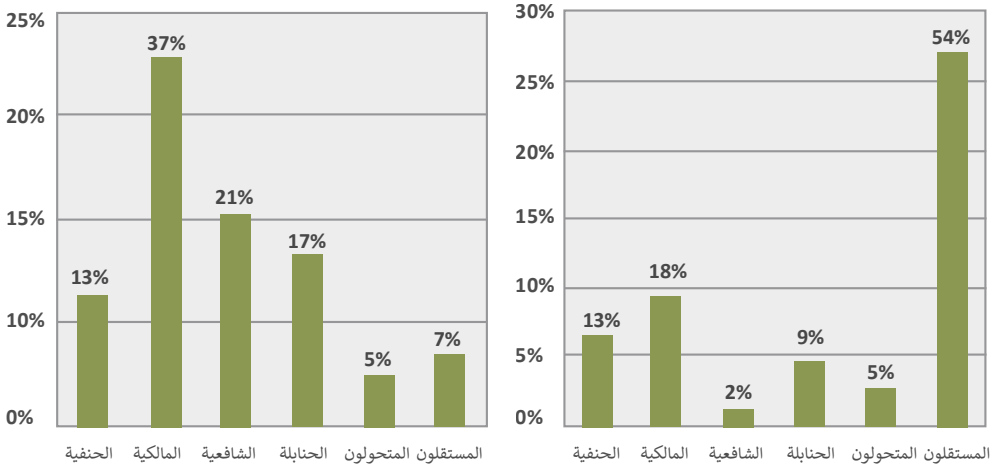

(١) إلى سنة ٢٥٠هـ (العدد ١٧٥)

(٢) ٢٥١- ٤٠٠هـ (العدد ٢٣١)

الشكل رقم (٢) تصنيف الفقهاء وفقًا للحقبتين الفرعيتين

الحقبةُ الفرعية الأولى السنوات المائتين وخمسين الأولى (إلى سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م)، في حين تشمل الحقبة الثانية ما بقي من سنوات (٢٥١- ٤٠٠هـ/٨٦٥- ١٠١٠م). وقد آثرنا أن تكون سنة ٢٥٠هـ حدًّا نهائيًا للحقبة الأولى؛ لقربها من السنة التي توفي فيها أحمدُ بن حنبل، وهي سنة ٢٤١هـ/٨٥٥م، بوصفه مؤسِّسَ آخر مذهب من المذاهب السُّنية الأربعة[١].

ويبرز الشكل (رقم٢) هذه المعطيات. [١٧٢] يُظْهِر المخططُ البياني في الشكل رقم (٢) النسبة المئوية لتصنيف الفقهاء وفقًا لكل حقبة فرعية على حِدَةٍ. ففي الحقبة الأولى: كان أكثر من نصف الفقهاء «**مستقلِّين**» (٥٤٪)، وبلغت عِدَّةُ المالكية نحو خمس مجموع الفقهاء (١٨٪)، وبدا إسهامُهم في الفقه أمرًا جليًّا، وانتسب

(١) وليس وراء اتخاذنا السنة التي توفي فيها ابن حنبل حدًّا ننتهي إليه أي علاقة سببية؛ ذلك أننا نستخدم هذا التاريخ بوصفه علامة واقعية ينبغي أن تؤخذ على علاتها: فالمنتسبون إلى مذهب ما لا يسعهم الارتباط بشخص معين إلا في حياته أو بعد مماته، لا قبل ذلك.

وعن الجدل حول الارتباط بين مؤسسي المذاهب المختلفة وتطورها انظر:

Christopher Melchert, The Formation of the Sunni Schools of Law (Leiden: Brill, 1997) and the secondary literature cited there; see now also Wael Hallaq, Authority, Continuity and Change in Islamic Law (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

(١٣٪) من الفقهاء إلى المذهب الحنفي. ومن اللافت للنظر أن الحنابلة كانوا يمثِّلون نحو أربعة أضعاف الشافعية، وأخيرًا فإن «**المتحوِّلين**» كانوا يقعون في منزلة وسطى، ممثِّلين حوالي (٥ ٪) من مجموع الفقهاء.

فإذا انتقلنا إلى الجانب الأيسر من الشكل البياني [الذي يصوِّر الحقبة الفرعية الثانية]، فإننا نلاحظ أن نسبة «**المتحوِّلين**» ظلت ثابتة. وكذلك فقد استقرّ وضعُ الحنفية على ما كان عليه (١٣٪)، ويبدو أن هذا المذهب ظلَّ مذهبًا ثانويًّا بالقياس إلى المذاهب الثلاثة الأخرى. وأما الشافعية فقد تغيَّرت نسبتهم على نحو مثير؛ حتى إنهم فاقوا الحنابلة عددًا بنحو ٤٪. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن النصيب الإجمالي للشافعية في إبان الحقبة الأولى كان هو الأصغر، تبيَّن لنا كم كانت هذه الطفرة مذهلةً حقًّا، أضحى الشافعية بمقتضاها في المرتبة الثانية لا يسبقهم إلا المالكية، الذين حافظوا على حضورهم المؤثِّر، مشكِّلين أكثر من ثلث مجموع الفقهاء. لقد زادت أعداد فقهاء المذاهب السُّنية الثلاثة (المالكية والشافعية والحنابلة) على حساب «**المستقلِّين**»، الذين تقلَّصت أعدادهم بشدة من أكثر من نصف مجموع الفقهاء [في الحقبة الفرعية الأولى] إلى ٧ ٪ فحسب في الحقبة الثانية.

وأما فيما يتعلَّق بالانتشار الجغرافي لأتباع المذاهب المختلفة والتغيرات التي طرأت على توزيعهم جغرافيًّا؛ فعلى الرغم من وجود بدائل متعدِّدة لتعيين الهوية الجغرافية [للفقهاء]، فسوف نقفو أثر كُتَّاب التراجم، الذين حدّدوا إجمالاً النسبة الجغرافية الأكثر أهمية للفقيه بالنص على أنه «**من أهل هذا المكان أو ذاك**»؛ فقولهم: «**من أهل**» تقع بصورة مطردة أكثر من أي متغيِّر جغرافي آخر[1].

وتستخدم الخرائط البيانية الآتية بوصفها أساسًا لتقسيم الأقاليم التي تضمها حدودُ الإمبراطورية الإسلامية في أوجها، أي: في عهد خامس الخلفاء العباسيين هارون الرشيد (حكم ١٧٠- ١٩٣هـ/٧٨٦- ٨٠٩م).

---

(١) أهل» طائفة أكثر وضوحًا وأوسع مدى من الروابط مع دورة حياة العلماء، ولا سيما على الصعيد الأوسع للأقاليم (فالعراق ـ مثلاً ـ تشمل الكوفة، والبصرة، وبغداد). فتعيين نسبة جغرافية لفقيه ما على نحو اعتباطي لم ينص على أنه «**من أهل**»، بناءً على متغيِّر من المتغيرات الجغرافية الأخرى، قد يعني أننا لم نعالج جميع الفقهاء بالطريقة نفسها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفسد ما توصلنا إليه من نتائج. فمتوسط إشارة كتب التراجم إلى التحديد «**من أهل**» يبلغ نحو ثلثي العلماء، يليه مكان الوفاة (في ٥٠٪ من الحالات)، وموطن الإقامة (الثلث)، ومكان العمل (١٧٪): وأما المتغيِّر الجغرافي المستخدم للإشارة إلى منشأ أسرة فقيه ما، «**من أصل**»، فلم يرد إلا في ١٥٪ فقط من تراجم العلماء.

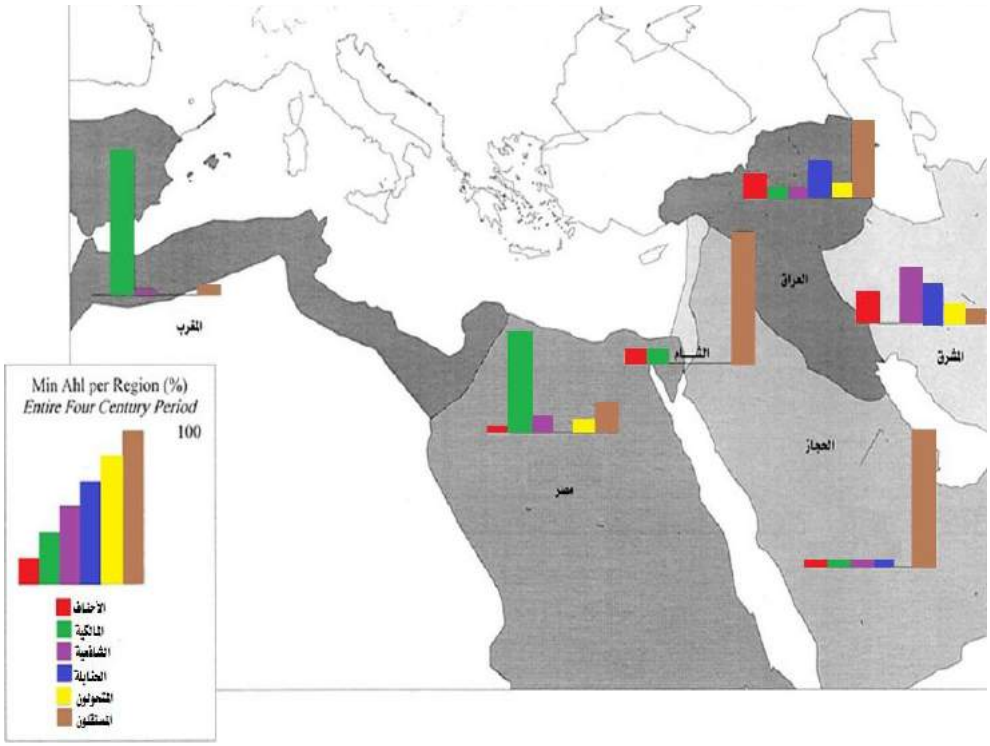

الخريطة (رقم ١): التوزيع الجغرافي لفئات الفقهاء الست خلال القرون الأربعة (العدد ٢٨٩)

[١٧٤] وبعد إجراء كثير من التجارب التي شابتها بعضُ الأخطاء، وبعد كثير من التردد، قررنا أن نتخذ الأقاليم وحدات جغرافية؛ نظرًا لأنها تقدِّم رؤيةً أوضح للتوزيع الجغرافي للفقهاء، فضلاً عن أنها تزوِّدنا بأعداد كبيرة [من الفقهاء] تكفي لإطلاق أحكام عامة ذات دلالة. وهكذا فقد اخترنا الأقاليم الجغرافية الستة الآتية: العراق، والحجاز، والشام، والمشرق، ومصر، والمغرب[1]. وتصوِّر الخريطة الأولى هذه الأقاليم الستة جنبًا إلى جنب التوزيع الجغرافي لفقهاء المذاهب المختلفة تبعًا لكل إقليم.

(١) ربما يظهر بادي الرأي أن الخريطة خلت من خراسان وبلاد ما وراء النهر. غير أننا حين نتحدث عن «**المشرق**»، فإن حديثنا يشمل هذين الإقليمين. والواقع أن هذا التحريف الذي طرأ على الخريطة إنما كان بسبب قيود تقنية متصلة بإعداد خريطة صغيرة صالحة للنشر.

وعلى نحو ما يومئ عنوانُ الخريطة، يُذكر أن (٢٨٩) فقيهًا من مجموع (٤٠٦) فقيه «من أهل هذه الجهة أو تلك». وقد حوَّلنا الأرقام الخاصة بكل إقليم إلى نسب مئوية؛ لأسباب لا تخفى.

ويبيِّن مفتاحُ الخريطة أسفل الزاوية اليسرى أي مجموعة فرعية يمثِّلها كلُّ نمط في الأعمدة. وبالإضافة إلى هذا التوزيع إقليمًا تلو آخر، تُبرز الخريطة درجة كثافة الفقه في إقليم بعينه بغض النظر عن المذاهب المحددة. وقد استخدمنا ظلالاً مختلفة من اللون الرمادي لتصوير ذلك: فالظل الداكن يشير إلى العدد الأكبر من الفقهاء في إقليم بعينه.

وبوسع القارئ أن يلاحظ ـــ بالنسبة إلى القرون الأربعة في مجموعها ـــ أن العراق والمغرب حظيا بمعظم الفقهاء، في حين كان نصيب الشام والمشرق هو الأقل.

وتصوِّر الرسومُ البيانية العمودية داخل الأقاليم توزيع نسبة الفئات الست [من الفقهاء]. وتبدو أحجام العينة الخاصة بكل إقليم معقولةً ما خلا الشام، التي لم يكن بها سوى ١٣ فقيهًا؛ ومن هنا فإن توزيع الفقهاء في هذا الإقليم ينبغي معالجتُهُ بشيء من الحذر. وسوف ندرس أبرز التصنيفات بدءًا من المغرب (الأندلس والمغرب)، متجهين صوب المشرق.

وليس من المستغرب أن يكون لفقهاء المذهب المالكي نصيبُ الأسد في المغرب، وإن كان لطائفة من الشافعية و«المستقلِّين» بعض النشاط في هذه الجهة[1].

(١) يذكر ويلي هيفيننج (Willi Heffening) وجوزيف شاخت (Joseph Schacht) (Hanafiyya, in EI2, iii,) 162-4, 163a) أن الحنفية نشطوا في المغرب، ولا سيما تحت حكم الأغالبة، وكانوا يشكِّلون الأغلبية في صقلية. ويشير المؤلفان في قائمة مراجع هذا المقال إلى كتاب آدم متز (A. Mez) (Die Renaissance des Islams) لمزيد من المعلومات عن انتشار المذهب الحنفي. ولا تكشف مطالعة هذا الكتاب (English translation, 1973 reprint New York: AMS Press, 1975, 210- 215) إلا عن النزر اليسير من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع. وكذلك يورد مؤلفا مقال دائرة المعارف الإسلامية المشار إليه كتاب عالم الجغرافيا المقدسي، «**أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**» (ed. M. J. de Goeje, Leiden: E. J. Brill, 1877, reprint 1967, 237) الذي لا يذكر من المذاهب القائمة في بلاد المغرب إلى جوار المالكية سوى مذهب أبي حنيفة. وليس ثمة أساس لدعوى أن الحنفية كانوا أوفر عددًا قبل أن يجعل سحنون المالكية مذهبًا بارزًا في بلاد المغرب، على نحو ما ينص محمد الطالبي («Sahnun», in EI2, viii: 843- 845, at 845a)، خلافًا لابن خلدون (الذي رأى أن غلبة المالكية على المغرب إنما كانت بسبب البداوة). وقد جزم الطالبي أيضًا بأن الحنفية كانوا أكبر عددًا من المالكية

وكذلك فقد كان المالكية في مصر [١٧٥] يمثِّلون الأغلبية الساحقة من الفقهاء، وإنْ بدرجة أقل مما كان عليه أمرُهم في المغرب.

وكان قرابة (٢٠٪) من فقهاء مصر «**مستقلِّين**»، يليهم في المرتبة الثالثة «**فقهاء الشافعية**»، ثم يأتي أولئك الذين تحولوا من مذهب سُني إلى آخر. وكذلك فقد كان للحنفية حضور في مصر، وإن كان هامشيًّا للغاية[1].

ويعد العراق الإقليمَ الوحيد الذي حظي بتمثيل لفئات الفقهاء الستّ. وسواء أكان ذلك انعكاسًا لما استقام إلى هذا الإقليم ـــ بصورة لافتة للنظر ـــ من عدد وافر من الفقهاء أم لا، فإن هذا سؤالٌ ليس بوسعنا في ضوء ما لدينا من معطيات الإجابة عنه.

وليس أقل لفتًا للانتباه تلك النسبة المرتفعة للغاية من الفقهاء «**المستقلِّين**» في الحجاز، وهي نحو (٨٨٪). ويصادف المرءُ في المشرق كلَّ فئات الفقهاء سوى المالكية، وهذا هو الإقليم الوحيد الذي شكَّل فيه المذهبُ الشافعي الأغلبية، يليه مباشرة المذهبان الحنبلي والحنفي (انظر أدناه ما يتصل بحضور المذهب الحنبلي في هذه المنطقة). وثمة نسبة كبيرة إلى حدٍّ ما (١٢٪) من فقهاء المشرق تحوَّلوا من مذهب إلى آخر.

وقد آن لنا أن ننتقل إلى مسألة التغير [الذي طرأ على هذه المجموعات] عبر الزمن. ولما كانت أعدادُ الفقهاء في بعض الأقاليم ضئيلةً للغاية، فإننا لن نعرض لها. (وتعكس الظلال التي تصوِّر درجة كثافة الفقهاء هذه الأعداد الصغيرة).

وذلك في كتابه الإمارة الأغلبية ((L›e mirat aghlabide (Paris: Adrien-Maisonneuve, 1966, 233))، بغير دليل يعضد دعواه. وكذلك فإن جوزيف فان إس Josef van Ess) (Theologie und Gesellschaft im) 2. und 3. Jahrhundert Hidschra. Eine Geschichte des religišsen Denkens im frŸhen Islam, [6 vols., Berlin and New York: Walter de Gruyter, 1991-97] iv:266- يلاحظ الصعوبة في تحديد ما جرى عليه الأمر في المغرب. ومهما يكن من شيء، وسواء أكان الحنفية يشكِّلون الأغلبية في صقلية أم لا، فإن دورهم في المغرب فيما يتصل بمجموع ما أسهموا به في الفقه ـــ وفقًا لما لدينا من معلومات ـــ كان ثانويًّا.

(١) يؤكد الرأي المعتمد الذي تبنته المراجع الثانوية أن المذهبين المالكي والشافعي كانا يمثلان الأغلبية في الفترة موضع المناقشة، انظر:

(e.g., Thierry Bianquis, «Autonomous Egypt from Ibn Tulun to Kafur, 868-969», in The Cambridge History of Egypt. Volume One. Islamic Egypt, 640-1517, ed. Carl F. Petry [Cambridge: Cambridge University Press, 1998, 86-119, at 88]). Van Ess (TG, ii:729).

على أنه يُلاحظ أيضًا هامشية الوجود الحنفي في مصر.

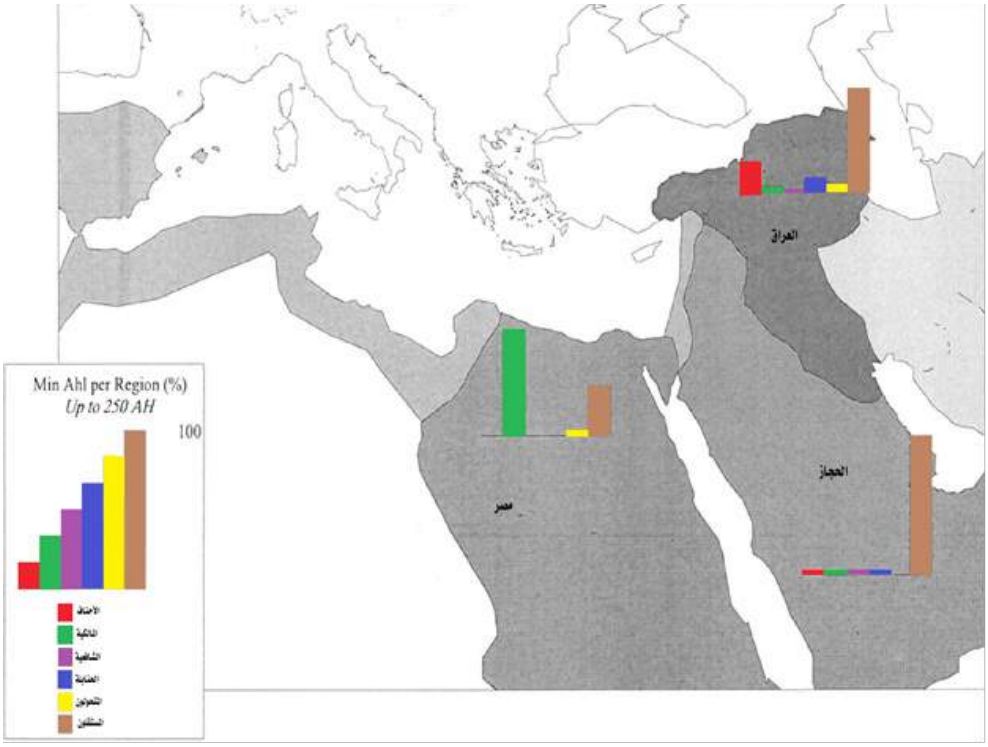

الخريطة (رقم ٢): التوزيع الجغرافي لفئات الفقهاء الست حتى سنة ٢٥٠هـ (العدد = ١٥٠)

وتصف الخريطة الثانية الحقبة الممتدة إلى سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م، حيث تهيَّأ لثلاثة أقاليم عددٌ كافٍ من الفقهاء. ففي العراق كان «**المستقلِّون**» يشكِّلون أغلبية الفقهاء، يليهم أتباعُ المذهب الحنفي؛ إذ كانوا يمثِّلون نحو ٢٠٪ من الفقهاء.

[١٧٧] وكان المذهبُ الحنبلي يشكِّل ٨٪ من الفقهاء العراقيين. وكذلك فقد كان للفئات الأربع الأخرى حضور في هذا الإقليم، وإن بدا هامشيًّا. ويصدق ما لاحظناه عند وصف التوزيع الجغرافي للفترة كلِّها على الحجاز: إذ كان «**للمستقلين**» الغلبةُ في هذا الإقليم، في حين لم يكن للمذاهب السُّنية الأربعة إلا أعداد قليلة جدًّا، لعلها كانت انعكاسًا للعلماء القادمين إلى الحجاز لأداء شعيرة الحج. وفي مصر

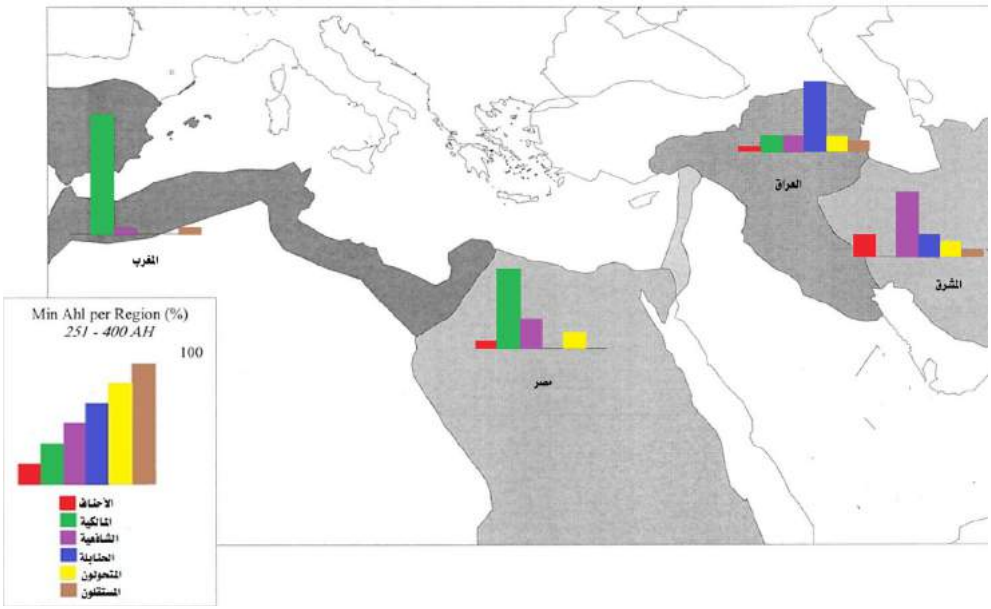

الخريطة (رقم ٣) التوزيع الجغرافي لفئات الفقهاء الست (٢٥١- ٤٠٠هـ (العدد = ١٣٩)

كان معظم الفقهاء مالكية (الثلثان) في حين كان «**المستقلون**» قرابة الثلث[١].

فإذا تحولنا إلى الحقبة الفرعية الثانية (٢٥٠- ٤٠٠هـ) (الخريطة رقم ٣)، ألفينا عددًا من الاختلافات المهمة مقارنةً بالحقبة الأولى. وعلى الرغم من أن عدد الفقهاء في مصر والمشرق كان ضئيلاً للغاية بحيث لا يتيح لنا عقد مقارنة بينهما ـــ ثمانية عشر فقيهًا فحسب لكل إقليم ـــ

(١) إن غياب المذهب الشافعي في مصر قبل سنة ٢٥٠هـ أمر مستغرب؛ نظرًا لأنه كان قد بدأ هناك، وفقًا للمراجع الثانوية.

(Joseph Schacht, «The Schools of Law and Later Developments of Jurisprudence», in Law in the Middle East, ed. Majid Khadduri and Herbert J. Liebesny [Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1955], 57-84, at 69; Halm, Die Ausbreitung, 18; and E. Chaumont, «al-Sh¨fiiyya», in EI2, ix:185-9, at 186-7).

وهذا أمر لافت للنظر لأن المذهب الشافعي انتشر في مصر ممتدًا إلى المشرق، وإن كان ذلك في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)

Wilferd Madelung, Religious Trends in Early Islam-) ic Iran [Albany: State University of New York, (1988], 26 and Tsafrir, «The Beginnings», 14 Halm) (Die) وتعزِّز استنتاجاتنا ما انتهى إليه هالم Ausbreitung, ٢٣٦) الذي يذكر ـــ ولا سيما في دراسته عن مصر ـــ أنها كانت أهم مركز للمالكية قبل سنة ٢٥٠هـ في حين أن المذهب الشافعي كان لا يزال في طور التأسيس. وبتعبير آخر، فاق حضور المالكية في مصر قبل سنة ٢٥٠هـ حضور الشافعية بما لا يتقارب.

فقد عرضنا لهم؛ لما ينطوي عليه هذا الصنيع من إشارة إلى أن متابعة البحث في هذه السبيل ربما تؤتي ثمارها. ومهما يكن من أمر، فسوف نشرع في تحليل الأقاليم التي لدينا عنها معلومات كافية.

قد حظي العراق مرة أخرى بممثِّلين من كافة الفئات الفرعية، وإنْ تدنى الحنفيةُ إلى مرتبة ثانوية، بعد أن كانوا في إبان الحقبة الأولى هم الطائفة الأكبر بين المذاهب السُّنية الأربعة [١]، بل إن نسبتهم أضحت أقلَّ من نسبة كلٍّ من «**المستقلِّين**» و«**المتحولِّين**». وفي إبان هذه الحقبة، كان أكثر من نصف الفقهاء العراقيين حنابلة، وهو الأمر الذي يعد انحرافًا جذريًّا عما كان عليه الأمر في الحقبة الأولى. وأما المذهبان المالكي والشافعي فقد أسهم كلٌّ منهما بنحو ١٠٪ من فقهاء العراق. وقد ازدهر المغرب في الحقبة الثانية، وتسنَّم المذهبُ المالكي موقعًا بارزًا للغاية مشكِّلاً أكثر من ٩٠٪ من الفقهاء. [١٧٩]

وتأخَّر الحجاز والشام عن المغرب بدرجة كبيرة: إذ لم يظفر الشام إلا بفقيه واحد، ولم يكن للحجاز أيُّ فقيه على الإطلاق[٢]. ولقد كانت أغلبية فقهاء مصر إبان الحقبة الثانية من المالكية. وعلى الرغم من أن حجم العينة كان محدودًا، فإننا نلاحظ أن ٢٠٪ من الفقهاء المصريين كانوا شافعية، وهو أمر جدير بأن نوليه انتباهنا؛ لأن الشافعية لم يكن لهم في مصر حضور يذكر خلال الحقبة الأولى، ولكنهم كانوا قادرين بوضوح على إثبات وجودهم إلى جوار المالكية عقب النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي[٣].

وأما فيما يتصل بالمشرق، فقد كان نصف الفقهاء شافعية[٤]، يليهم الأحناف والحنابلة. وعلى الرغم من أننا لم نعرض لتوزيع الفقهاء بالنسبة لهذا الإقليم خلال

(١) تؤكد هذه الملاحظة النتائج التي انتهت إليها تسفرير (Tsafrir)، من أن نمو المذاهب الثلاثة الأخرى جاء على حساب الحنفية. انظر دراستها:

The Spread of the Hanafi School in the Western Regions of the Abbasid Caliphate Up to the End of the Third Century A.H., PhD dissertation, Princeton University, 1993, 99 ff.

(٢) هل كان ثمة صلة من أي وجه بين تراجع النشاط الفقهي في إقليمي الشام والحجاز؟ الحق أن ما لدينا من معلومات لا يأذن لنا بالإجابة عن هذا السؤال. على أن مما يجدر ذكره أن «**المستقلين**» في هذين الإقليمين كليهما كانوا ممثلين على نحو مرتفع للغاية، وأما المذاهب السنية الأربعة فلم تزدهر في الشام والحجاز لسبب أو لآخر، كما هو ملحوظ، كما ازدهرت في الأقاليم الأخرى.

(٣) وكذلك فقد أومأت كوتارت (Cottart) إلى الصراع المستحكم بين المذهبين المالكي والشافعي في مصر.

(٤) وقد لاحظ تشومونت (Chaumont) أيضًا (al-Shāfiiyya, ١٨٧b) الغلبة العددية للمذهب الشافعي في المشرق.

الحقبة الأولى، فإن المعلومات المتاحة لنا تفيد بوضوح أن الحنابلة كانوا أكثر عددًا من الحنفية. وأما في الحقبة الثانية، فيبدو أن الشافعية قد هيمنوا على هذا الإقليم[١]. دعونا الآن نوجز النتائج الرئيسة التي انتهينا إليها. أما فيما يتصل بالقرون الأربعة موضوع الدراسة، فقد كان المذهب المالكي أكبر المذاهب، يليه [١٨٠] «**المستقلون**»، وهم أولئك الفقهاء الذين لم يُدَّعَ انتسابُهم إلى أي من المذاهب السُّنية الأربعة. وكانت أنصبة المذاهب الثلاثة السُّنية الأخرى ـــ الحنفية والشافعية والحنابلة ـــ متساويةً تقريبًا. وأما ظاهرة التحول من مذهب سُني إلى آخر فكانت أمرًا ثانويًّا.

وكان «**المستقلّون**» إلى سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م، يشكلون أكثر من نصف الفقهاء. وليس هذا أمرًا مستغربًا؛ بالنظر إلى أن المذاهب السُّنية الأربعة لم تكن قد تطورت بعدُ إلى كيانات متمايزة. وكان المذهب المالكي في إبان هذه الحقبة أكبر من نظيره الحنفي إلى حدٍّ ما، وكان المذهبان معًا يستأثران بنحو ثلث مجموع الفقهاء آنذاك. وأما نصيب الشافعية والحنابلة فكان ضئيلاً، غير أنه عند المقارنة بينهما خلال الحقبة الممتدة إلى سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م، يتبيَّن لنا أن الحنابلة كانوا أربعة أضعاف الشافعية. وتوحي هذه النتيجة إيحاءً قويًّا بأن المذهب الحنبلي قد نما قبل نموِّ المذهب الشافعي.

وفي الفترة الممتدة بين سنتي (٢٥١-٤٠٠هـ/٨٦٥- ١٠١٠م)، كان المذهب

(١) إن بروز المذهبين الشافعي والحنفي في المشرق أمر مشهور. انظر على سبيل المثال:
Wilferd Madelung, Religious Trends, 26-38; idem, «The Spread of Māturidism and the Turks» and «The Early Murjia in Khurāsān and Transoxania and the Spread of Hanafism», both reprinted in his Religious Schools and Sects in Medieval Islam (Aldershot: Ashgate, 1985); Richard W. Bulliet, The Patricians of Nishapur. A Study in Medieval Islamic Social History (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1972) esp. chap. 3, 28-46; Claude Cahen, «Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l›Asie musulmane du Moyen Age II», Arabica vi (1959), 25-56; Van Ess, TG, i:45, 191.
غير أن ما انتهينا إليه من نتائج يفيد ـــ خلافًا للرأي المعتمد ـــ أنه إلى جوار المذهبين الشافعي والحنفي، كان للمذهب الحنبلي وجود في المشرق، (ويذكر فان إس أيضًا (Van Ess, TG, iv:٢١٥-٦) أن الحنابلة سعوا إلى أن يكون لهم نفوذ في إيران رغم ما صادفوه من مشكلات في مواجهة البيئة الحنفية المستحكمة هناك: وحوالي نهاية القرن الثالث الهجري، أضحى الطريق معبدًا أمام الحنابلة في أصفهان، TG, ii:٦٣٠). ويلاحظ ماديلونج (Madelung) في ص ٢٢ من كتابه «الاتجاهات الدينية» «Religious trends» أن الصلة بين خراسان ـــ مسقط رأس ابن حنبل ـــ والتأييد الذي ظفر به في بغداد التي كانت خراسانية في المقام الأول لم تنل إلا قليلاً من الاهتمام. وتدل النتائج التي انتهينا إليها على أنه ينبغي بذل مزيد من الجهد في دراسة العلاقة بين المذهب الحنبلي في المشرق والعراق، وخاصة لأنه يبدو أن المذهب الحنبلي كان له من النشاط في المشرق أكثر مما كان يعتقد سابقًا.

الحنفي مذهبًا ثانويًّا مقارنةً بالمذاهب السُّنية الثلاثة الأخرى. ومما يلفت النظر أيضًا ــ ولا سيما إذا استدعينا ملاحظاتنا على الحقبة الأولى ــ هذا التغير المؤثِّر في حجم المذهب الشافعي الذي أضحى في هذه الحقبة الثانية أكبر من المذهب الحنبلي. وأما المذهب المالكي فقد ظلّ هو المذهب الأكبر بين المذاهب الأربعة، مكوِّنًا ثلث مجموع الفقهاء. وقد تراجعت نسبة «**المستقلِّين**» بشدة ــ وهو أمر متوقع ــ في الحقبة الثانية، حتى صاروا فئة هامشية؛ ذلك أن كثيرًا من الفقهاء انتسبوا إلى المذاهب السُّنية. والواقع أن (٧٪) من الفقهاء فحسب لم يرتبطوا بمذهب فقهي محدد.

ولقد توفرنا على دراسة التوزيع الجغرافي للفقهاء خلال فترة القرون الأربعة الأولى كلِّها، ثم خلال الحقبتين الفرعيتين داخل هذه الفترة. وقد تبيَّن أن الفقهاء المالكية قد هيمنوا على بلاد المغرب (الأندلس والمغرب)، وإن كان للشافعية والمستقلِّين حضور هناك بوصفهما من الأقليات. وفي **مصر**، كان أغلبية الفقهاء من المالكية، يليهم «**المستقلِّون**»، ثم الشافعية. ومن بين الأقاليم الستة التي قمنا بدراستها في هذه المقالة، كان **العراق** هو الإقليم الوحيد الذي وقفنا فيه على الفئات الست من الفقهاء، وهو ما يمكن تفسيره بمركزية هذا الإقليم خلال الفترة مَحِلّ الدراسة. وكان **الحجاز** في المقام الأول ملاذًا «**للمستقلِّين**»، في حين هيمن الشافعية والحنابلة على **المشرق**، وكانا متساويين في الحجم تقريبًا. ولعلنا نحصل على صورة أكثر إحكامًا متى أضفنا البعد الزمني (chronological dimension)، وحللنا التحولات الجغرافية التي طرأت على الفئات الفرعية. أما الحقبة التي تمتد إلى سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م، فقد كان حجم العينة التي اشتغلنا عليها كبيرًا إلى حدّ كفل لنا [١٨١] الخروج بأحكام موثوق بها في ثلاثة أقاليم فحسب من بين الأقاليم الستة، وهي: العراق والحجاز ومصر.

فكان «**المستقلِّون**» يمثلون الأغلبية في العراق خلال الحقبة الفرعية الأولى، يليهم الحنفية (خُمْس مجموع الفقهاء)، في حين كان قرابة (١٠٪) من فقهاء العراق حنابلة. وفي إبان الحقبة نفسها، برز «**المستقلِّون**» بوضوح في **الحجاز**، على الرغم من أن المذاهب السُّنية الأربعة جميعًا كانت ممثلة إلى حدٍّ ما. وكان ثلثا فقهاء **مصر** مالكية، في حين كان الثلث الباقي كله تقريبًا من «**المستقلين**». وأما الشافعية فلم يكن لهم وجود في مصر إلا في حقبة لاحقة.

إن الملاحظة الوحيدة التي يمكن أن نتبينها عن **الحجاز والشام** في الفترة الممتدة بين (٢٥١- ٤٠٠هـ/٨٦٥- ١٠١٠م) هي أن النشاط الفقهي بهذين الإقليمين كان ضعيفًا للغاية، مقارنةً بالأقاليم الأربعة الأخرى. وفي **العراق**، أضحى أكثر من نصف الفقهاء حنابلة، في حين بلغ عدد الشافعية والمالكية نحو (١٠٪) لكل مذهب. وفي **مصر**، ظل المالكية هم الأغلبية، في حين تضخم وجود الشافعية حتى أضحوا يمثلون (٢٠٪) من مجموع الفقهاء، وإن كان يجدر بنا النظر إلى هذه النتيجة بوصفها مجرد إشارة دالة، نظرًا لضآلة حجم العينة الممثلة لهذا الإقليم خلال هذه الفترة. على أنه مما يلفت النظر أن الشافعية أصبح لهم وجود واضح في مصر، وخاصة إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى أن وجودهم خلال الحقبة الأولى كان شبه منعدم. وأما المشرق فقد شهد «**هيمنة**» الشافعية، في حين شغل الحنفية والحنابلة المرتبتين الثانية والثالثة، من حيث حجم الانتشار.

والخلاصة: أننا قدمنا في هذا المقال ـــ للمرة الأولى ـــ مسحًا شاملاً ونظرةً إجماليةً للإسهام النسبي للمذاهب السُّنية الأربعة، و«المستقلِّين» و«المتحوِّلين»، تأسيسًا على المعطيات المستقاة من آلاف التراجم. وكذلك فقد كان بوسعنا تحديد الأقاليم التي نشط فيها هؤلاء الفقهاء من العالم الإسلامي. وفي الحق أن ثمة موضوعات أساسية ثلاثة تستحق متابعة البحث فيها: **أولها:** أنه من المهم بعد أن علمنا ضآلة عدد الفقهاء الذين تحولوا من مذهب سُني إلى آخر أن نعكف على درس هذه الفئة؛ محاولين اكتشاف الأسباب التي حَدَتْ بفقيه معين إلى تغيير ولائه المذهبي.

ولعل فهم هذه الظاهرة على نحو أكثر سدادًا يمكن أن يساعدنا في تحصيل إدراك أفضل لماهية الانتماء المذهبي وماذا كان يعني في المقام الأول. **وثانيها:** أنه على الرغم من أن المذهب الشافعي كانت له أصولٌ مصريةٌ قاطعة (كما يُلاحظ في المراجع الثانوية)، فإن ثمة شيئًا لم يزل محيِّرًا، وهو لماذا لم يتطور هذا المذهبُ حتى أضحى ندًّا خطيرًا للمالكية في مصر إلا بعد سنة ٢٥٠هـ/٨٦٤م؟ **وثالثها:** أن المذهب الحنبلي كان ذا حضور ملموس في المشرق بصورة أكبر مما نبَّهت عليه المراجع. ولهذا قد يكون من النافع تحقيق الدور الصحيح للحنابلة في هذا الإقليم من أقاليم العالم الإسلامي؛ ابتغاء الوقوف على ما إذا كان له أي تأثير في الصراع المشهور ثمة بين الشافعية والحنفية؟